

Distr.: General  
9 May 2012  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



### الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

### إنفاذ قوانين المنافسة في منطقة الخليج: التحديات ووجهات النظر

#### حدث خاص للأونكتاد الثالث عشر

عُقد في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، في الدوحة، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

#### مقدمة

١- عُقدت حلقة عمل إقليمية بشأن إنفاذ قوانين المنافسة في منطقة الخليج، نظّمها الأونكتاد ووزارة الأعمال والتجارة القطرية في الفترة من ١٦ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢ في الدوحة. وحضر الحدث ممثلون لأربعة بلدان من منطقة الخليج، وهي الإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية، وممثلون لتركيا وتونس والمغرب والنمسا. وكان من بين المشاركين الآخرين رؤساء سلطات المنافسة ومسؤولين من الوزارات والإدارات الحكومية المعنية التي تختص بالمنافسة وحماية المستهلك.

#### أولاً - حلقة العمل الإقليمية المتعلقة بإنفاذ قوانين المنافسة

٢- تألفت حلقة العمل من ثلاث جلسات. وفي الجلستين الأوليين، المعقودتين في ١٦ و١٧ نيسان/أبريل، قدم خبراء المنافسة وموظفو الأونكتاد عروضاً بشأن قضايا متنوعة

متعلقة بالمنافسة. وفي اليوم الثالث، أجرى المشاركون مشاورات بشأن احتياجاتهم من المساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء.

٣- وقدمت في الجلسة الأولى عروض من كل من السيدة ناتالي هارسدروف، معالجة قضايا المنافسة بسلطة المنافسة في النمسا؛ والسيدة منى ياسين، نائبة رئيس جمعية حماية المنافسة؛ والسيد محمد بن فرج، المستشار الأقدم بوزارة التجارة التونسية؛ والسيد رشدي المحمدي، خبير المنافسة بوزارة الأعمال والتجارة القطرية؛ والسيد محمد فوزي بن حماد، رئيس مجلس المنافسة في تونس؛ والسيد نور الدين كالديرمسي، رئيس سلطة المنافسة في تركيا؛ والسيدة جيهان بئيس، معالجة قضايا المنافسة بمجلس المنافسة في المغرب؛ والسيد حسن قاقايا، رئيس فرع سياسات المنافسة والمستهلكين بالأونكتاد؛ والسيدة إليزابيث جاتشيرري والسيد إبرو جوكسي، موظفي الشؤون القانونية بالأونكتاد.

٤- وشملت القضايا التي نُوقِشت في اليوم الأول من الحدث العلاقة بين سياسات المنافسة والبيئة المواتية للأعمال التجارية والقدرة التنافسية؛ وتعاون سلطات المنافسة على الصعيد الإقليمي والاتجاهات السائدة في مجال تطبيق قوانين المنافسة وإنفاذها في المنطقة العربية؛ والصلة بين سياسات المنافسة وحماية المستهلك؛ والاتفاقات المانعة للمنافسة؛ والإطار المؤسسي لإنفاذ قوانين المنافسة.

٥- وأطلع ممثل سلطة المنافسة في النمسا المشاركين على القضايا التي نُوقِشت خلال اجتماع المائة المستديرة المتوسطة بشأن إنفاذ قوانين المنافسة في بلدان حوض البحر المتوسط الذي عُقد في فيينا في يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وشارك في اجتماع المائة المستديرة ممثلون لبلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وممثلون لبلدان أوروبا الشرقية، وتركيا، والأونكتاد.

٦- وأُتبعَت العروض بمناقشة تفاعلية، طرح خلالها المشاركون أسئلةً عن خبرات سلطات المنافسة المشاركة في الحدث في مجال إنفاذ قوانين المنافسة. وساق المتحدثون أمثلةً كثيرة على الشكل التنفيذي والمؤسسي لسلطات المنافسة.

٧- ورداً على سؤال عن الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لقوانين وسياسات المنافسة في الأمد الطويل، قال المتحدثون إن قوانين المنافسة تعود بالنفع على رفاه المستهلك، فتُسهم بذلك في توزيع أكثر عدالة للدخل في المجتمع. كما أنها تشجع على الابتكار وتساعد على حفز النمو والتنمية الاقتصادية.

٨- وفي اليوم الثاني من حلقة العمل، ناقش المتحدثون القضايا الموضوعية المتعلقة بالمنافسة، بما في ذلك تعريف السوق المعنية، وإساءة استخدام مركز الهيمنة، ومراقبة عمليات الاندماج، والمراجعة القضائية. وأُتبعَت العروض بمناقشة تفاعلية بشأن قضايا معينة متعلقة بالمنافسة، شملت تصميم الهيئات المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك. وسأل المشاركون عما إذا كان من الممكن إدارة هذين المجالين في إطار مؤسسة واحدة. وأضيف أن ثمة نماذج مختلفة

في العالم، وأن القضية الأهم هي استغلال الموارد القائمة واستخدامها بكفاءة. وأُتبع النقاش بجلسة مصغرة انقسم فيها المشاركون إلى مجموعتين ينسقهما ميسران. وعُرضت على كل مجموعة قضية متعلقة بالمنافسة لمناقشتها وإطلاع الجلسة العامة عليها. وكانت الجلسة فرصة للمشاركين والميسرين للتفاعل وتبادل الأفكار بشأن كيفية معالجة حالات المنافسة.

## ثانياً - مشاورات بشأن تقييمات الاحتياجات

٩- انطلاقاً من القضايا التي نوقشت خلال حلقة العمل التي دامت يومين، أجرى المشاركون في اليوم الثالث مشاوراتٍ بشأن متطلباتهم التقنية والمتعلقة ببناء القدرات. وقدم السيد قاقايا عرضاً بشأن أنشطة الأونكتاد لبناء القدرات في مجال سياسات المنافسة والمستهلك. ثمّ قدم المشاركون لمحّة عامة عن وضع إنفاذ قوانين المنافسة في بلدانهم. وقال ممثل قطر إن بلاده تخطط لإنشاء سلطة مستقلة للمنافسة في المستقبل القريب.

١٠- وحُدّدت احتياجات وأولويات سلطات المنافسة حديثة الإنشاء خلال المشاورات في ما بين المشاركين من الهيئات الحكومية المعنية وسلطات المنافسة ذات الخبرة. وشدد المشاركون على أهمية كل من ثقافة المنافسة والدعوة إلى المنافسة، وبناء القدرات بتدريب الموظفين والقضاة، والدراسات السوقية التي تُجرى لتحديد قضايا المنافسة في قطاعات معينة. وشدد ممثل مصر على أهمية ما يُصطلح به من أنشطة ضماناً لامتنال الشركات في هذا السياق. إضافةً إلى ذلك، أُشير إلى قضايا كبيرة متعلقة بالمنافسة لتأييد الدعوة إلى تنقيح قوانين المنافسة.

١١- وقال ممثل تونس إن حكومته على استعداد لتقديم التدريب والخبرة، وإطلاع البلدان الخليجية على تجربتها.

١٢- وعرض الأونكتاد أن يُعدّ لدولة قطر وثيقة مشروع لبدء برنامج لبناء القدرات.

١٣- وعلى الصعيد الإقليمي، قالت ممثلة تركيا، مشيرةً إلى المشروع المتعلق بإنفاذ قوانين المنافسة المشترك مع أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، إن سلطة المنافسة في تركيا تعتزم إطلاق مشروع تجريبي بهذا الشأن في عام ٢٠١٢. وطلبت إلى البلدان المشاركة أن تُعلم تركيا باحتياجاتها، وهو ما سيُفيد في إنشاء مشروع ملائم لمساعدة هذه البلدان.